



النشرة اليومية للاتحاد UAC DAILY MONITOR

٣٠ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١٨ - نشرة يومية إلكترونية تصدر عن اتحاد الغرف العربية

■ اتحاد الغرف العربية يعقد دورته الـ 128 في القاهرة



عقد مجلس اتحاد الغرف العربية، برئاسة رئيس الاتحاد محمد عبده سعيد، اجتماعه الـ 128 في القاهرة - جمهورية مصر العربية، بحضور وزير التجارة والصناعة المصري المهندس عمرو نصار، نيابة عن رئيس مجلس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، والأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية بجامعة الدول العربية الدكتور كمال حسن على، ورئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل، وبمشاركة رؤساء اتحادات ووفود من 17 دولة عربية.

وصرح أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي، أنه تم بحث إنشاء شهادة منشأ عربية موحدة للصادرات السلعية والعمل على توحيد المواصفات للمنتجات وإجراءات الفحص وتشجيع التكامل الصناعي لتنمية التجارة البينية والصادرات بين الدول العربية. وأشار إلى أنه "تم مناقشة التحول الرقمي للتجارة والاقتصاد العربي وطرح تصور طموح للسوق العربية الإلكترونية بالإضافة إلى مناقشة استعدادات اتحاد الغرف لمؤتمر الأمن الغذائي العربي، الذي سوف يعقد في الفجيرة منتصف شهر تشرين الثاني (نوفمبر)

بدوره أكد رئيس اتحاد الغرف التجارية المصرية أحمد الوكيل، على "أهمية تيسير عملية الانتقال والتنقل لأصحاب الأعمال في الدول العربية، والعمل على حل مشاكل تأشيرات الدخول والمرور من أجل تسهيل إدارة الأعمال". إلى ذلك، تم خلال الاجتماع انتخاب اللجنة التنفيذية لاتحاد الغرف العربية من 7 دول وهي مصر ولبنان واليمن والأردن والبحرين والإمارات والجزائر، كما تم انتخاب أمين عام لكل من الغرفة العربية البريطانية والبلجيكية والكسمبورج، ومناقشة أوضاع كل من الغرفة العربية الهندية والإيطالية. المصدر (اتحاد الغرف العربية)

المقبل، ومنتدى القطاع الخاص العربي الذي سوف يعقد في مقر الاتحاد ببيروت تزامنا مع انعقاد القمة الاقتصادية التنموية والاجتماعية العربية أوائل شهر يناير (كانون الثاني) القادم بحضور كبار القادة والزعماء العرب". وأشاد وزير التجارة والصناعة المصري المهندس عمرو نصار خلال الاجتماع بجهود اتحاد الغرف العربية في توحيد المواصفات والمعايير الفنية للسلع والخدمات، مؤكداً على أن "القطاع الخاص هو محرك التنمية وأهمية قيام الشراكة معه"، معتبرا أن "دور الحكومة خلق مناخ استثماري يساعد على العمل بحرية".

■ الجزائر: تراجع احتياطات النقد الأجنبي



كشف وزير المالية الجزائري، عبد الرحمن راوية، عن تراجع احتياطات بلاده من النقد الأجنبي إلى 33.8 مليار دولار بحلول 2021، نزولا من 88.1 مليار دولار في النصف الأول 2018. وأكد أن "الوضع المالي للبلاد وانحسار مداخيلها بسبب الأزمة النفطية، سيؤديان إلى تراجع احتياطات النقد الأجنبي إلى 62 مليار دولار في 2019"، موضحا أن "الاحتياطات الأجنبية ستستمر في التقلص في العام 2020، إلى 47.8 مليار دولار، ثم ستنزل في العام 2021 إلى مستوى 33.8 مليار دولار".

وكانت احتياطات الجزائر من النقد الأجنبي، عند مستوى 97.33 مليار دولار نهاية ديسمبر/ كانون الأول 2017، وفق بيانات البنك المركزي

بذلك 8 سنوات متتالية من الارتفاع، حيث تخطت الاحتياطات 194 مليار دولار في ذلك العام. المصدر (صحيفة العربي الجديد، بتصرف)

الجزائري. وبدأت احتياطات الجزائر بالتراجع منذ النصف الثاني من العام 2014، متأثرة بانخفاض أسعار النفط في السوق الدولية، لنتهي

■ محمد عبده سعيد: نحو شراكة عربية – أوروبية متكاملة الأهداف



أكد رئيس اتحاد الغرف العربية، محمد عبده سعيد، أنّ "التعاون العربي الأوروبي يمثل في الحقيقة طاقة أكبر بكثير للمستقبل لأن كلاً من الاتحاد الأوروبي والدول العربية يمثلان اثنين من أكبر المجموعات الاقتصادية في العالم وبالنظر للتجاور الجغرافي والمشاركة في حوض البحر الأبيض المتوسط وبالنظر للعلاقات التاريخية والثقافية الواسعة بين أوروبا والعديد من الدول العربية فإننا لا نحقق إلا جزءاً محدوداً من الطاقات الهائلة لهذا التكامل الطبيعي الجغرافي والبشري والاقتصادي".

كلام رئيس الاتحاد جاء خلال افتتاح مؤتمر القمة الاقتصادية الأوروبية – العربية في العاصمة اليونانية أثينا تحت عنوان "العالم العربي والاتحاد الأوروبي: آفاق مشتركة"، بتنظيم من مجموعة الاقتصاد والأعمال ومنتدى دلفي الاقتصادي وبشراكة استراتيجية مع مجموعة اتحاد المقاولين العالمية، وذلك تحت رعاية رئيس الجمهورية اليونانية بروكوبيس بافلوبولوس وحضور رئيس الوزراء اليوناني ألكسيس تسيبراس، ومشاركة عدد من رؤساء الدول والحكومات والوزراء العرب والأوروبيين.

ولفت سعيد إلى أنّ "التكامل ما بين أوروبا والعالم العربي لا يقف عند حدود المبادلات

من أجل اجتذاب استثمارات الدول الصناعية التي تتوجه إلى دول نامية عدة". وشدد على أنّ "العديد من دول المنطقة تشهد تحولات وإصلاحات شاملة في مختلف المجالات، ومما يسرنا كأطراف للقطاع الخاص العربي أن يكون الهدف الأهم لمختلف برامج الإصلاح نقلاً لعدد من القطاعات والمرافق التي تمتلكها وتديرها الدول إلى القطاع الخاص، والتطلع إلى تنفيذ مشاريع البنى التحتية وغيرها بصيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهي صيغة تشجع على استقطاب الاستثمار المحلي والخارجي وتحقق أداء أفضل في تقديم الخدمات ونوعية المنتجات".

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

التجارية بل يجب أن يأخذ شكل الشراكة الإقليمية أو القارية المتكاملة الأهداف، بحيث تكون أوروبا شريكا للمنطقة في بناء اقتصاداتها المتقدمة وتنفيذ مشاريعها الطموحة لإقامة اقتصادات قوية تواكب الثورة التكنولوجية والعلمية وتتكامل مع الاقتصاد الدولي وتتافس في إطاره، كما أن السياسة الخارجية الأوروبية العادلة والمتفهمة يجب أن تمهد لدور أوروبي أكبر في بناء السلام الإقليمي وتعزيز الروابط السياسية والثقافية العربية الأوروبية".

وقال: "إنّ سعينا لاستقطاب الاستثمارات والشراكات مع الشركات الدولية يصطدم بمحدودية الطاقة الاستيعابية لأي سوق محلية. الأمر الذي يحتم فتح أسواقنا العربية

■ وفد من غرفة الخليل يبحث تطوير العلاقات الاقتصادية مع تركيا



زار وفد من غرفة تجارة وصناعة محافظة الخليل برئاسة المهندس محمد غازي الحريايي الجمهورية التركية، حيث تم خلالها المشاركة في العديد من الفعاليات الاقتصادية الهامة، ومنها معرض الموديف المتخصص في الأثاث والديكور في مدينة أنيغول التركية.

وزار الوفد غرفة تجارة وصناعة بورصة، حيث التقى رئيسها إبراهيم بوركاي وأعضاء مجلس إدارتها والسكرتير العام، وتم خلال اللقاء بحث التعاون المشترك ما بين الغرفتين، إضافة للحديث عن تعزيز التعاون الاقتصادي وزيادة حجم التبادل التجاري المباشر.

وأشار المهندس الحريايي خلال اللقاء إلى أهمية الاستثمار في فلسطين

تلك الشركات ميزات كبيرة. كذلك زار وفد الغرفة التجارية مؤسسة الموبيليوم، حيث اجتمع مع رئيس مجلس الإدارة رجل الأعمال طلحة تيمور خان ومديرة المؤسسة السيدة أيسون.

المصدر (غرفة تجارة وصناعة الخليل، بتصرف)

للشركات التركية، خاصة وأنّ فلسطين تتمتع باتفاقيات تجارة حرة مع العديد من دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، موجهاً الدعوة للشركات التركية للاستثمار في فلسطين، خاصة وأنّ قانون تشجيع الاستثمار الحالي يعطي